

Distr.: General
16 March 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البندان ٦٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهتان إلى الأمين
العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإسرائيل
لدى الأمم المتحدة

لقد ارتكب إرهابيان فلسطينيان، يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، عملية تفجير قاتلة مزدوجة في ميناء أشدود أسفرت عن مقتل عشرة إسرائيليين وجرح ١٨ آخرين، من بينهم واحد في حالة خطيرة. واستخدم المهاجمان متفجرات بلاستيكية متطورة تحتوي على كرات معدنية لإيقاع أقصى قدر من الآلام والأذى بالضحايا. وأدت قوة التفجيرين اللذين وقعوا على بعد ١٠٠ ياردة تقريبا من بعضهما إلى انهيار سقف عدد من مباني المكاتب في الميناء وانقذاف العديد من الضحايا بعيدا عن مكاني الانفجار. وقُتل فيهما جيل أبوتبول، ٣١ عاما، ودان أسولين، ٥١ عاما، وإيفي أفراهام، ٣٤ عاما، وزيون داهان، ٣٠ عاما، ومازال مارزيانو، ٣٠ عاما، وموريس توبول، ٣٠ عاما، وجميعهم من أشدود؛ وأوفير داماري، ٣١ عاما، وموشي هندلر، ٢٩ عاما، وكلاهما من ريشوفوت؛ وإيفي سويسا، ٥٥ عاما، من كريات ملاحى؛ وبينشاس أفراهام زيلبرمان، ٤٦ عاما من تل أبيب. وقد أعلنت حركة حماس وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات مسؤوليتهم عن الهجوم وتعترفتا على هوية الانتحاريين وهما نبيل إبراهيم مسعود ومحمد زهير سالم وكلاهما يبلغ ١٨ عاما من العمر ويقيمان في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة.



وقد فجر الانتحاريان نفسيهما يوم الأحد على بعد مئات من الأمتار فقط من مجموعة من صهاريج البروم. ولو نجح الإرهابيان في تفجير القنبتين في مكان أقرب من الصهاريج لكانت العواقب أكثر وخامة، إذ ستنشر الغازات السامة على مسافة كيلومتر ونصف في جميع الاتجاهات، مما سيؤدي إلى هلاك ضحايا عديدة أخرى.

ويأتي هذا الهجوم الإرهابي في أشدود في أعقاب عدد من محاولات الهجوم الإرهابية التي أحبطتها قوات الدفاع الإسرائيلية، ومن بينها عملية تفجير انتحارية ثلاثية خططت لها كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح بزعامة ياسر عرفات لكن ضباط الأمن الإسرائيليين حالوا دونها عندما أوقفوا إحدى الانتحاريين الثلاثة وهي امرأة فلسطينية من شم (نابلس). وكان العضوان الآخران من خليلتها يخططان لركوب حافلة للنقل العمومي في وسط إسرائيل وتفجير المتفجرات التي لديهما. وأمرت المرأة التي كان من المتوقع أن تفجر نفسها بأن تنتظر وصول قوات الإنقاذ متنكرة في زي متطوعي ماغين ديفيد أدوم (وهي مؤسسة إسرائيلية تقدم الخدمات الطبية في حالات الطوارئ) وتفجر في وسطهم حزام المتفجرات الذي كانت ترتديه. وهذا النوع من التخطيط للتكرار في الزي الطبي من أجل استهداف عمال الإنقاذ الذين يسعفون المصابين بعد وقوع هجمات إرهابية، يبرهن بشكل مروع على سفالة الإرهاب الذي على إسرائيل أن تواجهه يوميا.

ويبرهن هذان الهجومان مرة أخرى على إحجام صارخ من جانب القيادة الفلسطينية عن الوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب، مما يشكل انتهاكا لأبسط الالتزامات في ظل القانون الدولي، وحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن، وخارطة الطريق. وقد قال رئيس الوزراء أرييل شارون، في الملاحظات التي أدلى بها أمس أمام البرلمان الإسرائيلي، الكنيست،

”إن القيادة الفلسطينية لم تفعل شيئا؛ فهي لم تقم باعتقالات ولم تكافح الإرهاب، ولم تصادر الأسلحة، ولم توقف التحريض في وسائل الإعلام والمدارس والمساجد. فمن جهة تعلن حركة فتح مسؤوليتها عن الهجمات الإرهابية، ومن جهة أخرى تدينها باللغة الانكليزية. وعلى الفلسطينيين أن يدركوا أن السبيل الوحيد إلى السلام هو مكافحة الإرهاب والتحريض“.

وتناشد إسرائيل المجتمع الدولي أن يبين للقيادة الفلسطينية وللأنظمة التي ترعى الإرهاب في المنطقة، رفضه المطلق للأساليب الإرهابية، وبأنه لا يرضى بديلا عن حل المنظمات الإرهابية بالكامل، وبذل جهود دؤوبة لمنع الإرهاب وتقديم مرتكبيه وداعميه للعدالة، وفقا للقانون الدولي، وللاتفاقات الموقعة بين الطرفين، وقرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولن يتسنى وضع حد لاستراتيجية الإرهاب والعنف

الفلسطينية وإحلال السلام بين شعوب المنطقة إلا باتخاذ موقف موحد لا تهاون فيه ضد مرتكبي تلك الجرائم في جميع المحافل الدولية والمحلية. أما مكافأة الفلسطينيين على التماذي في سياسة التشدد والترويع، بتقديم تنازلات سياسية أو السماح بمبادرات لصالح جانب واحد داخل أجهزة الأمم المتحدة، فإنه أمر ليس من شأنه إلا أن يزيد الإرهابيين جرأة ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية.

وإنني أقدم هذه الرسالة إلحاقاً برسائل عديدة تتناول بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتوثق الجرائم التي لا بد إزاءها من إخضاع الإرهابيين ومؤيديهم للمساءلة التامة.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٥٦ و ٦٧ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير أرييه ميكيل
القائم بالأعمال المؤقت